

الصعاليك صوت

سياسية مجتمعية - تصدر مرتين بالشهر العدد 01 - تاريخ 01 يناير - كانون الثاني 2021

على حافة الرصيف

أكثر من سبعة عشر عاماً مضت على الحرب على العراق وشعبه، نسال: ماذا حصد هذا البلد العريق بحضارته وثقافته وتنوع طوائفه ومجتمعاته؟ وكيف سيكون مستقبله في ظل تناحرات طائفية وعرقية، تبدو عسيرة على الحل؟؟..

أن ما حدث ويحدث في العراق اليوم، قد تم بشكل دقيق يضمن مصالح الغزاة ولا يتعارض مع مصالح القوى السياسية التي وصلت إلى السلطة في غفلة سياسية واجتماعية وفكرية عام 2003 بأمر من الاحتلال وحمانيته.

ومع ضجر المجتمع العراقي بمختلف اتجاهاته من سلوك النظام الطائفي وسيطرة السياسيين الفاسدين على الدولة ومؤسساتها، نسال: ما المصلحة في قتل الشباب الأبرياء وإنتهاك حقوقهم لأكثر من عقد ونيف من الزمن، فقط ، لأنهم يريدون وطناً يحفظ كرامتهم ويؤمن مستقبلهم، كما ويضمن لهم أمنهم وحياتهم.. هل هذا صعباً أو مستحيل؟.. ولماذا هذا التزمت لخراب البلد وتدمير إقتصاداه ونهب خيراته والإساءة إلى أبنائه وتحطيم معنوياتهم وسرقة أحلامهم؟..

العراقيون ليسوا عبيدا لثلة ظالمة تنهب بإسم الدين، وتقتل بإسم الديمقراطية وما يسمى بالعملية السياسية الزائفة.. وليسوا مشروعاً أيديولوجياً مؤطراً لصالح هذه الفئة أو تلك، هذا الحزب أو ذاك. وعلى المواطن العراقي أن يستمر بثورته بعد أن تخطى هاجس الخوف ليقرر مصيره بنفسه، لأجل مستقبله ومستقبل وطنه وأجياله والحفاظ على إرثه الثقافي والحضاري، فهو خرج ليأخذ حقه.



آراء عراقية حرة



- شارك في التحرير ونشر الحقائق والمعلومات حول الشأن العراقي
- المواضيع المنشورة تعبر عن آراء كتابها وهيئة التحرير غير ملزمة بنشر كل ما يردها.
- راسلونا:

Saaleq21@gmail.com

الشباب الثائرون ...

هم رافضو التدخل الأجنبي في شأن العراق ونهب خيراته.. هم مقارعو الطائفية وكل أشكال الاستبداد.. هم المدافعون عن شرف وعزة العراق. هم من لم يهمل لجريمة أو يتواطأ مع غاز ومحتل وخائن. هم الحريصون على أرض الرافدين ومن عليها. عن حضارتها وشعبها. هم طبقة مناضلة لا غبار على ماضيها وحاضرها وليس هناك من يشك في وطنيتها منها الكاتب والشاعر والفنان ومنها الطبيب والباحث والمهندس والعامل. هم على إختلاف هوياتهم كرماء من هذا الوطن.. هم الباحثون عن الوجوه المشرقة التي كرمتها الشمس بضوئها.. الغائرون في التربة إلى أعماقها.. الطالبون بأبد بيضاء نقية وكريمة.. لا يقبلون ضيماً أو قهراً ولا يرتضون خنوعاً أو إذلالاً.. لا يسامون على أرض.. لا يوالون غزوا أو طامع أجنبي. ولا يصفحون عن خائن أو عميل .



بمناسبة حلول العام الجديد 2021 نتقدم لأبناء شعبنا بأحر التهاني والتمنيات.. نرجو أن يكون عام خلاص من نظام القمع والفساد والطائفية ونهاية وباء الكورونا..

شارك معنا في نقل الحقيقة

العراق إلى أين؟..

يعيش العراق في دوامة مستمرة من العنف والقتل والإرهاب، وأصبح نشاط المنظمات التكفيرية وعصابات الإجرام المنظمة أكثر دموية، فيما اشتد ساعد الميليشيات الطائفية وسمح لها بالعمل داخل المدن العراقية بحجة دعم العملية السياسية، لكن تواجدها في الحقيقة لحماية الأحزاب والكتل التي ترعاها وتمولها. وبانت تحكم سيطرتها على كل مفاصل الدولة والحياة السياسية والقانونية والأمنية، ولا تخشى مؤسسات الدولة، لا بل هي "الدولة العميقة" المتجذرة في المؤسسات المختلفة وأهمها الأمنية والجيش والشرطة.

وبغياب الدولة العراقية، يجري الصراع بين الأطراف المشاركة بما يسمى بالعملية السياسية من أجل ترسيخ النفوذ وبسط الهيمنة على موارد وخيرات الوطن، حتى وصل الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات أقصى حدوده، وتساعد توقيع العقود الزائفة من قبل أطراف مشاركة في السلطة دون مراقبة أو إجراء قانوني، ناهيك عن نهب أملاك وعقارات الدولة وتبييض الأموال وتحويلها إلى الخارج. وبهذا يتجه العراق أكثر وأكثر نحو التفتت والصراعات الطائفية والإثنية والسياسية التي تؤدي به إلى التقسيم وجعله مجموعة دويلات وإمارات، تحكمها العوائل والمافيات السياسية ذات السطوة والنفوذ.

لماذا الصمت ينوح...؟ إستيقظوا!

"كم اصبحنا ضعفاء في وطننا. وما أبشعنا. حين نستسلم لمن سرق حقوقنا وجعلنا نعيش على الفتات المترامي".. أنطون شيخوف

إستمرار إنتفاضة الشباب للخلاص من النظام الطائفي غاية قيمة وأخلاقية ملاحقة قتلة المتظاهرين وتقديمهم للعدالة والقصاص واجب الدولة حملات الخطف والقتل والإرهاب وملاحقة المواطنين يجب أن تتوقف مبدأ "المواطنة والهوية الوطنية" الأساس الكفيل بانتشال الوطن من السقوط

ما سبيل تناول المشهد السياسي العراقي وسط أزمات دراماتيكية يعج بها البلد والمجتمع، وأي من القضايا على المرء أن يمسك لمعالجة الوضع؟. ومن ذا الذي يحسن القول والعمل وما هي تسعة شهور عجاف تمر على حكومة مصطفى الكاظمي على أنقاض وزارة عبد المهدي سينة الصيت، والعراق والعراقيين ينتظرون ما سنثمر وزارته من وعود قطعها على نفسه. ولا أحد يعرف فيما إذا الانتخابات القادمة ستنتج حكومة مركزية قوية لا تسام على حساب مصالح الأمة ووحدة الوطن وتقود لتغيير الأوضاع وانهاء الأزمات بطريقة الزامية حضارية مسؤولة.

ان المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العراقية لا تعد ولا تحصى، معالجتها ووضع الحلول لا تتحقق الا في ظل وجود المؤسسة "التشريعية والقانونية" الفعلية ورعاية "الدولة الحصرية". وتكشف الأحداث بأن تسلط القوى الطائفية والأحزاب العقائدية والشوفينية بما ينسجم ومصالحها، هو السبب الأساس في تأزم الوضع. لقد نكث هؤلاء القوم الذين لا يفقهون في السياسة كما في الدين عن كاهلهم أبسط القيم، ولم يبق من أخلاقياتهم أي شيء سوى العمل على بسط نفوذهم دون الالتفات الى أوضاع العامة من الناس، وبتاوا عاجزين عن اصلاح ما خربوه.

العراق وخيراته ملك كل العراقيين ولا يجوز الاثراء على حساب قوت الفقراء والكادحين أو بناء الدولة واعمارها.

الصعاليك للجميع...

تدعو هيئة تحرير "صوت الصعاليك"، القراء والمتابعين، الترويج لهذه الصحيفة الإلكترونية وإيصالها لمن يعنيه الأمر، أصدقاء وأصحاب فكر ووسائل إعلام، وكيفما هو متاح وممكن.

وبهدف نشر المواضيع التي تعنى بها الصحيفة، ومنها الاخبار المجتمعية والانسانية، نرجو أن لا تتجاوز المشاركة الـ 250 كلمة. أيضاً مراعاة قواعد العمل الصحفي واصله الحرفية.

في كل الأحوال إننا نطمح لمزيد من الدعم وإبداء الرأي، ولا نستنتي النقد والنصح بهدف تطوير الصحيفة معرفياً، أسلوباً ونهجاً وهدفاً.

نأمل الكثير من المبادرات الداعمة لما نقوم به في المسار الإعلامي والوطني والدفاع عن مصالح المجتمع وحقوق الصعاليك والفقراء ومن أجل غدٍ مشرق للعراقيين جميعاً.



على الطريقة الأمريكية! إنفتاح ديمقراطي

مآسي الاحتلال الأمريكي لا تزال عالقة في اذهان العراقيين، ولا زالت آثاره تهدد البيئة والمجتمع. وبدل معالجة المشاكل، تفاقم الوضع خطورة مع من أتى بهم المحتل، سيما الانساني وما يتعلق بالبيئة الأسرية العراقية وتقاليدها. فنسبة الطلاق مثلاً، أصبحت مرتفعة وأسبابها متنوعة بصورة غير مسبوقة. إذ أن من بين أربع حالات زواج تنتهي إثنان منها حسب تقارير منظمات المجتمع المدني خلال فترة قصيرة إلى طلاق. وفي إحصائيات لها تؤكد إن نسبة الطلاق ارتفعت بنسبة كبيرة بينما لم ترتفع نسبة الزواج المدني بسبب التشدد الديني الاسلامي ورفض ممثلية البرلمانين أية إصلاحات لقانون الأحوال المدنية. بيد أن زواج المتعة وما شابه "الدعارة المقنعة" قد إنتشر بشكل واسع في العراق وأصبح ظاهرة خطيرة على المجتمع.



تساؤلات تنتظر الإجابة:

- لماذا التغطية على مجازر استهداف علماء العراق؟
- لماذا لا يتم نشر محاضر التحقيق للموقوفين المغييبين؟
- هل الانسان أثمان رأس مال.. أم الطائفية في عصر عراق لا قيمة فيه للانسان؟
- من المسؤول عن عدم إنجاز دولة المواطنة؟
- لماذا لا يتم محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين؟
- لماذا لا يتم إحصر السلاح بيد الدولة والقضاء على ميليشيات الأحزاب؟
- لماذا لا تقطع مخصصات الوزراء والنواب؟
- ولماذا لا تخفض رواتبهم بما يتناسب مع الدخل العام؟
- لماذا لا توقف رواتب الوزراء والنواب المنتهية واجباتهم؟
- لماذا لا تضع الحكومة يدها على الأموال المسروقة منذ 2003 واستعادة ممتلكات الدولة وعقاراتها؟
- لماذا لا يفعل قانون من أين لك هذا؟
- لماذا لا يصح قانون الاحوال المدنية؟
- لماذا لا تساوى حقوق المرأة بالرجل؟
- لماذا لا تضمن رعاية الأمومة والطفولة؟
- لماذا لا يحارب العنف الأسري؟
- ولماذا لا يقر قانون الرعاية الاجتماعية وحقوق الانسان؟



لا لدولة المسؤول .. نعم لدولة المواطنة!!



حكمة... أموت بالعيون

العيون الجميله هي :- ليست العيون الزرقاء.. وليست العيون الخضراء.. وليست العيون السوداء.. ولا العيون العسليه.. ولا العيون ذات الرموش الطويله.... العيون الجميله هي العيون التي تتبعث منها حرارة تشعرك بالدفء انها عيون طباخ (توشيبا) .. أربع عيون وفرن .. النار مالتة تخبل بس وين النفط.

تفاهم مشكلة العنف المنزلي والتحرش بالقصر والاعتداء على النساء

وثقت الأمم المتحدة في العراق في منتصف الشهر الماضي تقارير عديدة تتعلق بإساءات مروعة بحق النساء والفتيات، من بينها حالات اغتصاب لنساء من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإساءة الأزواج لزوجاتهم، وتحرش جنسي بالقصر وانتحار بسبب العنف المنزلي.

وبحسب دانييل بيل، رئيسة مكتب حقوق الإنسان في العراق، إن النساء يواجهن تحديات إضافية - جائحة كوفيد- 19 وفي الوقت نفسه قللت من قدرة الضحايا على الإبلاغ عن الإساءة والبحث عن المأوى الآمن للحصول على الدعم والوصول للعدالة."

وقالت: "لقد تلقينا تقارير تفيد بأن بعض النساء لا يمكنهن مغادرة المنزل للحصول على الرعاية الطبية خوفا من إلحاق العار بأسرهن، ولكن أيضا لأن العادات الاجتماعية لا تسمح للمرأة بأن تكون وحدها في مراكز الحجر في ظل غياب رجل من أقرانها." وغالبا ما أدى "إذلال" التعرض أمام الجيران والمجتمع إلى نقص الإبلاغ عن العنف المنزلي. ولا تبحث الضحايا دوما عن الدعم، ويتفاهم ذلك مع الحبس المنزلي.

إلى جانب ذلك كله، بحسب بيل، فإن أحد الشواغل الرئيسية هي تفاهم العنف المنزلي في العراق، والذي كان مرتفعا حتى قبل الجائحة. إذ تفيد التقارير الواردة في الإعلام العراقي وعلى مواقع التواصل الاجتماعي بزيادة العنف المنزلي، وفي المقابل لاحظت انخفاضا في التقارير الرسمية المتعلقة بالعنف المنزلي.

وقالت بيل: "في جميع أنحاء العراق، تُحبس عائلات بأكملها مع بعضها البعض، وكثيرا ما يوجد ضغط لحل المشاكل الأسرية، من بينها العنف المنزلي، دون أي تدخل من طرف ثالث، بسبب العار والوصم المرتبط بهذا العنف."



صاحب موقع الناقد العراقي
في ذمة الخلود

بعد صراع مع فيروس كورونا توفي يوم الأحد 27 كانون الأول 2020 في أحد مستشفيات تركيا الناقد وال كاتب الوطني الدكتور حسين سرمك حسن. والراحل من تولد محافظة الديوانية عام 1956 بكوربوس طب وجراحة عامة، وجزءاً من المشهد الثقافي العراقي. مارس كتابة النقد الأدبي عبر مقالات وأبحاث ومؤلفات عديدة. برحيله السيفر خسر العراق والثقافة العراقية واحداً من مبدعيها المتميزين.. نتقدم لذوي الفقيد وأصدقائه بأحر التعازي بهذا المصاب الجليل.



رائعة البصري الراحل

صبري هاشم

على الأرصفة

نحن الفقراء

الشحاذون وبائعات الهوى

عفيفو اليد والطيبون

الكرماء وأغنياء النفوس

على الأرصفة

المقهورون في الأرض

الغرباء والتائهون

المغيبون والمنسيون

على الأرصفة

فلاسفة، ملانكة ومصالحون

على الأرصفة

كون جميل مهمش

والى الأرصفة

لا يأتي اللص والنفاج

ومصاص دماء الناس

ولا يأتي الكاهن والآية والحاكم

على الأرصفة

لا تبحث عن وجه نبي

ولا عن دقة كتاب مقدس

برلين 2011



freeiraqvoice.com

تقويم المسار حاجة ملحة

على قوى الانتفاضة وشبابها في جميع المحافظات، دعوة التنسيق الميدانية لتشكيل لجنة تنسيق جامعة من بين صفوفها تضم، النزيهين والوطنيين العراقيين، تتحدث باسم كل الساحات والمتظاهرين، كما لها حق التعبير والتفاوض في اية محفل في الداخل والخارج، وفق مقررات جماعية مدروسة.

الحكومة تتراجع

تفيد تسريبات حكومية بان مجلس الوزراء تراجع عن فكرة تخفيض مخصصات الموظفين. واستنادا لنسخة سابقة مسربة من مسودة قانون الموازنة العامة فان ضرائب فرضت على البنزين ووقود الطائرات بنسبة 20٪، إذ سيصبح سعر لتر البنزين 650 ديناراً بدلاً من 450 ديناراً ورفع سعر وقود (الكاز) بنسبة 15٪.

وأجبر مجلس الوزراء على التراجع عن فكرة تخفيض رواتب كبار الدولة، فيما أقر رفع أسعار المحروقات.

وأكد عضو مجلس النواب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني محمد شاكر بأن أغلب الكتل السياسية تتجه لتأجيل الانتخابات المبكرة إلى نهاية تشرين الأول 2021.



العقوبات الحكومية ضد الشعب العراقي

د. غالب العاني

ان ما صرح به السيد وزير المالية بخصوص رفع قيمة الدولار نسبة الى الدينار العراقي من حجج وتبريرات لا تمت للواقع والحقيقة اية صلة، وانما كلام غير مقبول وخاصة اذا ما صدر من مسؤول مهم في الدولة... انا شخصيا ادين هذه الاجراءات واعتبر السياسة المالية والاقتصادية للحكومة المعلنة هي سياسة تجويع واذلال لمعظم فئات الشعب العراقي وخاصة الفئات الكادحة وذوي الدخل المحدود... لقد عانى الشعب العراقي لمدة 13 عاما من تبعات الحصار الاقتصادي الدولي الظالم، والان تعود سلطة الطبقة الفاسدة عن طريق وزير ماليتها ورئيس البنك المركزي بسن قوانين ذات محتوى كارثي له مثل تبعات الحصار الدولي الجائر... انها سياسة حصار حكومي حياتية مقصودة وموجهة ضد هذه الطبقات تفوح منها رائحة الفاسدين الانتقامية / المذلة المبرمجة، التي تهدف ليس فقط لتجويع اغلبية الشعب، وانما دفعه لسلوك افعال غاضبة عنيفة مجهولة النتائج.... وكلكم تعلمون بان اصحاب المصارف والبنوك التي صوت البرلمان على السماح بالاقتراض منهم، هم جميعا- وبدون استثناء - ضمن الطبقة الفاسدة السارقة للمال العام المحمية من قبل المليشيات الولائية وبعض المتنفذين في سلطة القضاء العراقي.. فالاولى ان تعمل الحكومة على استرجاع مايقارب الـ 380 مليار دولار من حيطان الفساد، بدلا من تخفيض قيمة الدينار العراقي وخلق حالة من اليأس والغضب.. ادعو لقيام جبهة وطنية شعبية واسعة سلمية لاحباط هذا المخطط الخبيث، والمطالبة بالغاء هذه القرارات المجحفة فورا، والضارة للمجتمع العراقي والمهددة للسلم المجتمعي.. هذه الجبهة الوطنية / الشعبية التي طال انتظارها رغم وجود كل الظروف الموضوعية والذاتية المؤاتية لانبثاقها وعملها، بغية دعم الثورة التشرنبية من اجل تحقيق التغيير الجذري وبناء دولة المواطنة المتساوية، دولة الضمانات الحرة المستقلة...

منقول / دون تصرف

ألمانيا. 12.2020.

العراق ما بين اليوم والأمس؟...

لازالت أحزاب السلطة الطائفية والأثنية "الشيعية والسنية والكردية"، التي وصلت إلى دفعة الحكم بدعم من المحتل الأمريكي وموافقة إيرانية، تستنزف موارد العراق وتلعب بمقدراته دون رقيب أو حسيب، مما أدى إلى إنتاج طبقة سياسية فاشلة، تستأثر بالامتيازات السلطوية وحماية الفاسدين. وعانت الطبقة الوسطى المهمة في بناء الدولة العراقية منذ نشوئها من التآكل بشكل مقلق، فبعد أن كانت لحد عام 2007، تمثل 61 في المائة، انخفضت باستمرار إلى 30 في المائة من السكان. في الوقت نفسه، تضاعفت نسبة الطبقة السفلى "الفقراء" ثلاث مرات تقريباً من 23 بالمائة إلى 60 بالمائة. كما حلت بين عامي 2007 و 2020 طبقة جديدة من "الأثرياء الفاسدين" محل الطبقة العليا القديمة "الأغنياء" المشهود لها بالوطنية وإعمار العراق، وتقلصت من 16 في المائة من السكان إلى 10 في المائة. وتحت ذريعة الديمقراطية، تماهت الأحزاب التقليدية الليبرالية واليسارية في مغازلة أحزاب الإسلام السياسي والتيارات القومية الشوفينية داخل العملية السياسية الجديدة، مما أحدث بشكل خطير للغاية خللاً في موازين القوى.

الفاقدون لا يصنعون دولة!

فاجأ مجلس النواب مؤخراً، المجتمع العراقي من جديد بـ "قانون جرائم المعلوماتية". الذي ينص على عقوبات رادعة تصل إلى السجن مدى الحياة وغرامات تتراوح ما بين 16 ألف إلى 32 ألف دولار، مع تهديد بمس الحريات العامة، دون الإشارة للجرائم الأخلاقية وأساليب الاحتيايل التي يتعرض لها أبناء المجتمع بشكل سافر عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما أنه عقوبة غير متوازنة تؤدي إلى تكميم الأقواء والحد من حرية التعبير عن الرأي، التي كفلها الدستور. كما يهدد حرية الصحافة ويعرض الصحفيين للدخول في إشكالات قانونية، إذا ما تناولوا مواضيع تتعلق باقتصاد البلاد أو الصراعات السياسية أو الأحزاب. ويشمل القانون أيضاً عقوبات صارمة عند التعرض للامور المذهبية أو المساس بأصحاب القرار. ومما يزيد الطين بلة أن التعريفات جاءت فضفاضة، لا تراعي تنوع المجتمع العراقي، فالقانون بشكله الحالي يضع مسماراً في نعش الصحافة وحرية إيصال المعلومة للرأي العام.

فيما تكثف الكتل السياسية والرئاسات الثلاث "الوزراء والنواب والجمهورية"، إجتماعاتهم بدعوة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لغرض العمل على لملمة أدواتها والإتفاق فيما بينها تمهيداً للانتخابات، ومن نتائج هذه الإجتماعات القيام بحملات اعتقال للنشطاء والتخطيط لهجوم سياسي وإعلامي، لاستعادة الأحزاب سطوتها للحد من نشاط المنتفضين وإنهاء الثورة، التي تريد استعادة وطن سلبه فاسدون..



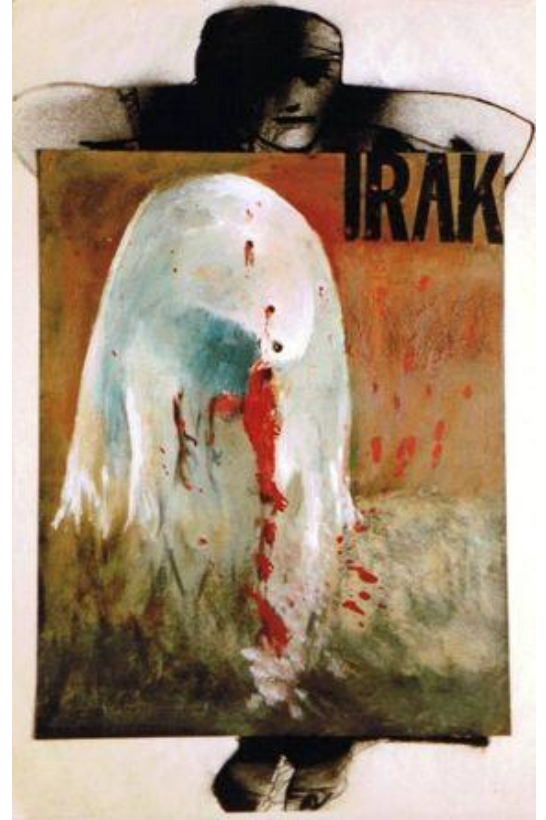
المدعين بأنهم عانوا من النظام السابق... اصبحوا قاعمين للإنسان العراقي!

فيما تتعاظم آثار جائحة كورونا في العراق وتزداد الوفيات دون إهتمام صحي بالمواطن، يتعرض أبنائه المطالبين بحقوقهم الطبيعية المشروعة التي تكفلها الشرائع والقوانين، وعلى يد قوات الشرطة ومليشيات أحزاب السلطة المسلحة للبطش في أكثر من مكان، تستعمل فيها كل أنواع الأسلحة دون أي محاسبة أو ملاحقة. كما يتعرض المتظاهرون في كافة محافظات العراق بغض النظر عن أجناسهم وأعمارهم، باسم الديمقراطية والحرية الزائفة، إلى مضايقات تجاوزت انتهاك القيم الإنسانية والأخلاقية والعدالة. وتتصاعد مؤخراً حملات الملاحقة والاعتقال تحت حجج واهية لا تستند لأي شرعية أو قانون، ونخص هنا ما جرى في بغداد والناصرية والبصرة والكويت والديوانية وكربلاء والنجف والسليمانية وبعقوبة وبابل. ناهيك عن عمليات المداهمة والتفتيش لسوح التظاهر، التي تقوم بها قوات الشرطة ورجال الأمن والتي يتعرض خلالها المواطنون لأساليب الارهاب والاعتداءات بالإضافة إلى حرمان المجتمع من تقرير مصيره وبناء مستقبله السياسي والاجتماعي بنفسه.

نداء... ربما يستيقظ الضمير!

في الوقت الذي نشعر فيه بالمرارة والذعر من هول الممارسات السافرة لانتهاك حرمة وحقوق الإنسان العراقي، نناشد أصحاب الرأي والقلم ووسائل الإعلام إلى مناشدة المنظمات الأممية ورؤساء الدول للضغط والعمل على :

- مطالبة " الحكومة العراقية " بالكشف عن جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات مهما كانت مواقعهم السياسية أو إنتماءاتهم الحزبية، وتحميلهم قانونياً، مسؤولية كل اجراء من شأنه أن يضر بمصلحة المواطن والمجتمع.
- تشكيل لجنة دولية محايدة لتقصي الحقائق في كافة السجون العراقية وخارجها حيثما يتعرض الإنسان العراقي إلى صنوف القمع والتعذيب .
- مطالبة الحكومة العراقية بتشكيل لجنة مستقلة من القضاة وأصحاب الخبرة والاختصاص والنزاهة، للقيام بالامور اللازمة لاجراء إنتخابات برلمانية، شفافة ونزيهة، تنهي مشروع الاستنثار بالسلطة وملاحقة المفسدين وتحقيق العدل والمساواة بين كافة أبناء الشعب العراقي دون تمييز.
- المطالبة بالكشف عن أموال العراق المحتجزة في الخارج، وعدم السماح بتبذيرها، أو إنفاقها على مؤسسات صورية يتزعمها فاسدون أتوا من الخارج. والمطالبة بتشكيل لجنة مالية عراقية موثوق بها، تشرف على الاعمار والإنفاق وتعويض المتضررين داخل المجتمع العراقي حصراً .

**حيث سفحك عن بعد فحيني يا دجلة الخير يا أم البساتين**

إلى الجباه البهية الكريمة التي أبت أن تريق قطرة الحياء.. إلى الذين مازالوا يرفلون بثوب الكرامة الوطنية .. إلى المثقفين الصامتين في الزمن الصاحب بكل أنواع العهر.. إلى الكتاب و الشعراء.. الفنانين والباحثين ممن لم تتلوث ضمائرهم.. إلى قوّة المجتمعات وطلّيعتها من أساتذة وأطباء ومهندسين وقضاة، إلى حكماء العراق وعقلائه الذين يُدعون، قصاداً، إلى زوايا الإهمال وغياب النسيان، إلى جمهرة واسعة من شعوب لم يحتطب في وعيها الزلزال ولم تجربها سيول الجريمة نحو الهاوية. إلى الراضة نفوسهم للخيانة والذين تعتمل في صدورهم شهوة رفض الطائفية والإرهاب على السواء، نتوجه بندا لنا هذا ونعلن: إنّ العراق في خطر فانقذوه. إنّ عراقكم مقبل على حروب شتى وتفقيت. إنّ الوطن يتداعى، فاحضنوا أيها البررة عراقكم وأعينوه على الوقوف. إنّنا ندعوكم إلى الرفض العلني لكل أشكال التدخل الأجنبي ولكل أشكال الإرهاب ولكل أشكال القتل والتصفيات الجماعية والفردية. إنّنا ندعوكم إلى رفع أصواتكم ضد تقسيم العراق على أساس قومي أو طائفي و ضد المحاصصات التي تمت على أساسهما، و ضد العبث بقوت الفقراء وهدر الأموال العامة وسرقتها.. ضد الدخلاء القادمين من مشارق الأرض ومغاربها، العابثين بأمن وادي الرافدين وبحضارته. كما أنّنا ندعوكم أيها الأوفياء إلى التعاضد والتكافل سبيلاً إلى وحدتكم أفراداً وجماعات من أجل إنقاذ العراق. من أجل أن يبقى وجه العراق مشرقاً بهياً. ونحن واثقون من أن وطننا سيخرج من محنته معافى.. عاش العراق .

هذه التي بين أيديكم!

"صوت الصعاليك" عراقية حتى النفس الأخير، هدفها الدفاع عن سيادة العراق واستقلاله، سيادة الأمن فيه وسعادة أهله.. إعلاء شأنه وإظهار إرثه الحضاري بأبهى صورة. هي التربة بكل خصوبتها وهي القوميات والطوائف، الأديان والمذاهب. قرانها هم الحالمون بعراق خال من الموت، من الجوع والمرض والقهر، من السلاح المنفلت والمليشيات التي تنشر الرعب والدمار، من الطائفية المقيتة والمقابر الجماعية.. هي حلم من كان ينتظر. فهل لا يحق له ذلك؟! فمن يجد في نفسه كفاية لعودة البسمة لوجوه صدمتها الأحزان والظلم والتسلط فليبارك، ومن لم يجد فليول الأديبار..

"صوت الصعاليك"

رديف يسابق الزمن لعين بغداد .. لناسها وأزقتها التي تحمل على مدى الدهر أسماء ومعان وألقاب لا مثيل لها في الدنيا.



بصيرة الإعلام..

" ليس المهم كيف تعالج المريض ، المهم كيف تشفيه "
.. حكمة إغريقية

في أغلب الدول المتحضرة وفقاً للمعايير المشرعة، لا مكان لحركة الرقابة على الإعلام.. وينص القانون الأساسي ساري المفعول على ما يلي: "تكفل الدولة حرية الصحافة والإبلاغ الخبري بما يشمل النشر البصري المكتوب والصورة، وعن طريق الإذاعة والتلفزيون". مئات الصحفيين الذين يعملون على هذا المبدأ في أوروبا من مهامهم إبلاغ السكان. إلا في العراق الأمر يختلف؟ تعمل وسائل الإعلام منذ غزو العراق وتأسيس نظام حكم طائفي في المقام الأول، لمصالح النخب السياسية وأحزابها الطائفية والأثنية وشركائها من الطبقات المافيوية، وأصبحت أجهزة النطق لها.

ومما يثير القلق الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في استقطاب المجتمع وتوظيف الانتهازيين من الصحفيين ومن بينهم من لم يجد لنفسه مكاناً إلا بين مصالح أصحاب السلطة وخدمة سياساتهم. والأسوأ من ذلك، أن "وسائل الإعلام" التابعة لهذه المنظومة الفاسدة، في الواقع ليست أكثر من الأدوات الطيبة لكبار رجال الأعمال والنخب السياسية وأحزابها التي لا يهمها إلا مصالحها والاستئثار بالسلطة.

لا تبكي يا أرض السواد على رافديك!!

هل من المعقول، العراق، مهد أول ملحمة شعرية، وصاحب عرق ارتح حضاري، ونفط ومياه وثروة طبيعية غزيرة، يرضخ أبنائه، لحكم جائر طائفي. دنس حرمة مجتمعاته ونهب ممتلكاته وثوراته وسرق أحلامه في حلقة الليل وإشراق الصباح.

هل من المعقول أن يعم الخراب والسلب والقتل، أرض كلكامش وحمورابي والحسين وزرياب وصلاح الدين والجواهري ونازك الملانكة والشبيبي وجواد سليم والسياب. أرض دار السلام وبيت الحكمة والمستنصرية وبغداد مدينة الرشيد والعلم. يستبيحها رعاي العصر في زمن انعدام الحياء، وتقديس الجهل ونكران الموروث، واختمار حالة الولاء والعبودية للاجنبي وأصحاب العمائم بدل العراق.

هل من المعقول أن يشرع انساناً عاقلاً، سطوة الميليشيات المسلحة لقتل أبنائه، ويشجع سيكولوجية الموت من أجل حفنة مال وسلطة. ياله من اضطراب، اسقط الثقافة والتاريخ والجغرافيا خارج الزمن .. أنه لمن المؤسف أن ينال المثقف، مفكراً وعالمماً وفناناً، الصمت والحياد دون أن يضع أي اعتبار للمشاعر والمثل والتقاليد الموروثة. أو يتحول من داعية سلام وحضارة وتقدم ووفاق إلى داعية رجس وبطش وقتل وخراب.

هل من المعقول أن يصبح العراق جحيماً تضج به العسكرة الإيرانية والأمريكية، فيصبح ساحة إقتتال وتصفية حسابات على حساب الوطن والمواطن. وتحت ياقطة الديمقراطية والحرية يبالغ من تلوثت ضمائرهم في تقديم جل آيات الشكر والامتنان لهما.

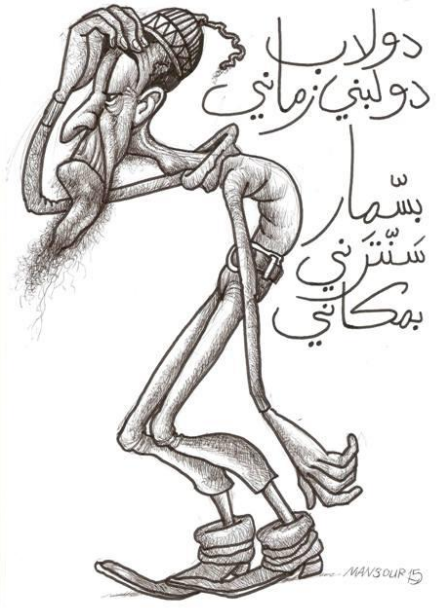
وهل من المعقول أن تتهب المتاحف وتنتهك الثقافة، ويدنس تراب الوطن ويعرض استقلاله للخطر والتقسيم. فيما يروج دعاة الحرية الزائفة، لعود أصحاب السلطة سعيماً وراء الحصول على الامتيازات على مدى سبعة عشر عاماً، كلفت العراقيين دون استثناء أجمل وأثمن ما يملكون بما في ذلك حياتهم.

بالتأكيد ليس قدر العراقيين سهلاً، انما قدرهم العمل دون هواده من أجل تنظيف أرض الرافدين من الطغمة الفاسدة، وتحويلها إلى بلاد الطمأنينة والحرية والأمان بدل الانتظار من حكومات متعاقبة لا تحترم قانون أو دستور أو قضاء يحكم في شرعيتها وسط أفراد المجتمع.

المهم، ينبغي على معارضي الفصل الطائفي، في الداخل والخارج، عدم الرضوخ للأمر الواقع إذا ما تقرررت الانتخابات بالشروط المناسبة لأصحاب الكذب والتسويق، كي لا يتحول المشهد الرعوي لصالح الطبقة السياسية فيتمكنوا من تأسيس أحزاب جديدة موالية تؤمن هيمنتهم السياسية.. وعلى المعارضة، أن تستوعب الواقع وما يحيطه من نفاق سياسي، لتقوم بتفويض عملها على نحو أفضل وتنظيم صفوفها، وأن لا تستنثي مساندة المجتمع الدولي للوقوف بشدة بوجه اساليب المافيات الحزبية وعصاباتنا المسلحة.

بالمطلق ... لكن ما العمل؟.

- الشعب مصدر السلطات، ولا شرعية لأي حكم دون الرجوع لرأي الشعب.
- العراقيون على مختلف مشاربهم السياسية والدينية والقومية سواسية، والجميع متساوون أمام القانون.
- لا أفضلية لحزب أو طائفة أو جنس على آخر، وحقوق الجميع يجب أن ترعى وتصان.
- العراق للجميع، والمواطنة حق يكفله القانون والدستور.
- لينعم بحياة هنيئة ومستقبل أفضل، على الدولة تقع مسؤولية رعاية حق المواطن وتوفير العمل والتعليم والصحة والعدالة الاجتماعية والأمن له.
- العدالة الاجتماعية دون دستور حضاري أعده الحكماء وأقره الشعب، لا يمكن أن تتحقق.
- الفساد المالي والإداري مهنة مافيات طائفية - شوفينية منحرفة. وانتهاك للقيم والأخلاق.

**القيمة الحقيقية للانتخابات وكيف؟**

الخروج بموقف سياسي واضح من مسألة الانتخابات المزمع إجراؤها في بلادنا في العام 2021، لا يعرف أحدا كيف ستبدأ وماذا سينتج عنها؟. إننا لسنا ضد مبدأ الانتخابات الديمقراطية لتأمين الاستقرار وحل المشاكل المتفاقمة القديمة والجديدة، لكننا لا نرى هناك أمكانية واقعية لإجراء إنتخابات طبيعية حرة ونزيهة بعيدة عن سلاح الميليشيات المحمي، وفرض الأحزاب المنتفذة أجندتها وتشجيع عناصرها لممارسة الأساليب المعروفة. لذلك فإن: تجفيف المال السياسي وحصر السلاح وتفكيك الميليشيات وإخراجها من المدن كخطوة أولى لإنهاء وجودها هو الأهم الذي ينبغي تحقيقه. أيضاً ملاحقة قتلة المتظاهرين، ووضع حدٍ للنزاعات العشائرية - القبلية ونفوذ الأحزاب الطائفية والأثنية المدعومة من الخارج للتأثير على المرشحين والناخبين ومصادرة الأصوات بقوة المال والسلاح، خلافاً لمبدأ المواطنة الاساسي.

الأهم، يتطلب دعوة الأمم المتحدة وممثلين عن الدول الرصينة والمنظمات العالمية والمحايدة للإشراف التام على الإنتخابات ومراقبتها. كما يتطلب دعوتها لتوفير كافة الشروط والمستلزمات الأساسية، القانونية والفنية، من أمن وإحصاء وأجهزة لوجستية متخصصة لضمان الحد الضروري لإنجاحها وتمهيد الطريق لحل المشاكل الوطنية الأساسية.. وإن لم تتوفر تلك الشروط الملازمة، فلا يمكن الا المضي نحو الإضراب العام لمقاطعة الانتخابات والذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة لنقضها وإبطال نتائجها المزيفة، وهو حق مكفول دولياً.

الخطاب الوطني .. وما المطلوب!.

يحتاج الخطاب الوطني الديمقراطي أن يوضح ويتابع تمسكه بالثوابت الوطنية والرؤية الموضوعية والشاملة في تحليل الأزمة الوطنية العامة التي يمر بها العراق وما تخض عنها من تطورات إقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية خطيرة، عبر مراجعة وتقييم حقبة ما بعد 2003 لحكم طائفي - اثني، والعمل لمعالجة أثارها المدمرة ومنع تكرار التجربة السوداء للنظام الديكتاتوري السابق تحت أي شكل أو اسم أو معنى. ويبدو ليس هناك رؤية واضحة لمقاومة مشروع كهذا يتعارض مع المصالح الوطنية العامة. إذ أن ظاهرة الإرهاب العشوائي تتسع ضد المدنيين العراقيين بشكل ملموس غير ملتبس يذكر بأعمال الحرس القومي من حيث مرجعياته الفكرية والسياسية والمخابراتية.

من هنا لا بد من دعم المظاهرات بكافة أشكالها، كما يجب الدفاع عن شعاراتها وأساليبها واهدافها الوطنية العامة، وكشف وأدانة وعزل الجهات التي تمارس إرهاباً جماعياً مشبوهاً ضد القائمين عليها من أبناء الشعب العراقي. والدعوة الى تطوير وإستخدام كافة أساليب العمل لحرر المغرضين من مافيات وأحزاب متمسكة بالسلطة وغير معنية بمستقبل العراق والعراقيين، فقط بمصالحها ومصالح دول لا تحيد عن تقديم الولاء لها.. وبهذا القدر، يجب التركيز على عدم مشروعية نظام الحكم ونتائج المتمثلة في عرقلة بناء العراق وتطوره وتحميل الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن النتائج الكارثية في بلادنا. وعدم إغفال السياسات الأمريكية - الإيرانية الخرقاء وتدخلهما في الشأن العراقي وتسهيل وتسريع حصول ما حصل ويحصل.

إن نظام الحكم وما تسبب من تدهور شامل في الأوضاع العامة في مازق حقيقي. يتطلب الدعوة الى الوحدة الوطنية بين القوى والفعاليات النقابية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني وتنسيقات التظاهر، للتصدي لاصحاب المفاهيم الطائفية والعشائرية والمناطقية والقومية الضيقة والمحاصصات الحزبية المدعومة والمحمية من الخارج. لإستعادة الوطن ودرء المخاطر التي تحيق به وبمستقبل أجياله وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.